فارس العتيبي وفهد الشعلة

النواب والوزراء خلال سير الجلسة

الشيخ طلال الخالد وعيسى الكندري

وزير الصحة: المستشفيات غير قادرة على استقبال ذوي الاحتياجات وليس لدينا حالياً دراسة مالية بهذا الشأن لذا لا يجب إضافتهم في الوقت الحالي على «عافية»

مرزوق الغانم: القانون واقعي وممتاز وهو خطوة لحل القضية الإسكانية

د. عبدالعزيز الصقعبي

فالح الرقبة وعبدالله فهاد

د. حسن جوهر

مرزوق الغانم

فهد المسعود

د. محمد المهان

أحمد لاري

شعيب شعبان

حمد العبيد

عبدالله الأنبعي

■ **عبدالله الأنبعي: أدخلنا فكر الشراكة وتقليص الإجراءات والادخار والاستثمار وإتاحة الفرصة للجميع مواطنين وتجاراً للاستفادة من هذا القانون**

■ **فهد المسعود: القانون طال انتظاره وهناك نحو 120 ألف طلب إسكاني بمعنى أن هناك نصف مليون مواطن تقريباً بلا سكن لذلك يجب تنفيذه**

■ **شعيب شعبان: القانون مهم لتحسين مستوى معيشة المواطنين ونطالب بالتصويت على القانون في مداولتيه وعلى الحكومة إصدار اللائحة التنفيذية سريعاً**

■ **حمد العبيد: هذا دور المجلس في معالجة القضايا المهمة لدى المواطن والقانون رافد اقتصادي للدولة ويوفر فرص عمل للكويتيين ولا يلغي التوزيع**

■ **حسن جوهر: هذا القانون يعطي نظرة عصرية للمفهوم الإسكاني لأن السكن يعني الاستقرار الأسري ويحافظ على مقدرات المواطن**

■ **مهلهل المضف: هذا القانون من أولوياتنا وهو ضمن حزمة تشريعية تعنى بالأسرة الكويتية التي هي عماد المجتمع وهذا نتاج عمل نيابي شعبي**

■ **عبدالعزيز الصقعبي: هناك إجماع نيابي على حل القضية الإسكانية ونحن لدينا 92 ألف طلب ومن المتوقع أن تصل إلى 220 ألفاً خلال 20 سنة**

الاكتتاب، كثير من المواطنين لا يستطيعون الاكتتاب، وعلى الحكومة أن تراجع موقفها، وهذا موقف شعبي وهو أن تكتتب عن المواطنين أو حتى نصف الاكتتاب أو حتى الجزء أو حتى يسقط الاكتتاب على المواطنين ويخصم من رواتبهم، ولا يحرمون من أرباح المشروع الحيوي المستمر ويدر استثمارات.

● د.عادل الدمخي: كل الشكر للجنة الإسكانية والفريق العامل في هذا المجلس، والمجلس السابق، وشكرا للوزير السابق عمار العجمي والوزير الحالي فالح الرقبة.

هذا ما ينتظره الشعب الكويتي لحل المشكلة الإسكانية، هناك لجنة تنسيقية نيابية وحكومية لإقرار القوانين المتفق عليها، وهذا باكورة التوافق، واذا استمررنا في هذا النهج سيكون المجلس من أكثر المجالس إنتاجا، المطلوب هو القابلية للتطبيق وإقناع المستثمر بالمشاركة في المشروع، وأخشى أن يكون هناك عزوف.

يهمنا وضع الضمانات بعد الاكتتاب والتأسيس ألا تستولي مجموعة على أكثر من 50٪ من الاسهم.

مسألة إنشاء الشركات المساهمة مهم جدا، والشركات العالمية في وجود الشركات المساهمة هو الضمان الصحيح وعدم استغلال المشاريع ومستقبل الشركات المساهمة في الاقتصاد، يجب أن تنظر الحكومة الى الاقتصاد والغاء الوكيل المحلي من خلال الشركات المساهمة.

● مرزوق الحبيني: نشكر أعضاء اللجنة والحكومة والوزيرين السابق والحالي، أرجو أن يكون أعضاء اللجنة دقيقين وألا تكون البنوك التجارية بديلا لبنك الائتمان، ولا يكون هو الممول الاول للمواطن الكويتي، وهذه حصلت في قضية الأولاد.

أرجو من الاخوان أن يكونوا دقيقين وألا يسحب البساط من بنك الائتمان، هذا المشروع تجاري تستطيع الشركات من خلاله الاستفادة، لا يُلغى أن هذا المشروع هو اجتماعي وليس تجاريا فقط.

أرجو أن تدرس اللجنة جزئية أن يكون للحكومة في الشركات السهم الذهبي فيما يتعلق ببيع العقار، لأي ظروف، ممكن الأب يكون سيئا والشركة تبيع البيت والأسرة تكون بالشارع اذا دخلت البنوك التجارية في التمويل، فنحن أمامنا قانون من البنك المركزي في السقف الأعلى للمقترض اذا أخذ السقف الاعلى ويأخذ قرضا إضافيا فما هو الاجراء الذي يضمن ألا يقول البنك لا يستطيع أو يرفض البنك.

يجب أن تكون هناك ضمانات حكومية للمواطن حتى لا يكون القانون نقمة بدلا من أن يكون نعمة.

● أسامة الشاهين: أشكر رئيس ومقرر وأعضاء اللجنة ومكتبها الفني وكل من ساهم من خارج وداخل اللجنة، وأتشرف بأن أكون أحد مقدمي الاقتراحات الذي هو باكورة الخارطة التشريعية التي وافق عليها 49 نائبا وإن شاء الله الانجاز يتلوه الإنجاز، اليوم الإسكان وبعد قليل الصحة، ثم المحكمة الدستورية ثم المفوضية.

92 ألف طلب موجود، 40٪ من مداخيلهم تذهب لسكن بديل لأن الرعاية السكنية متأخرة، 13 ضعف مدخول الأسرة سنويا هي تكلفة توفير الرعاية السكنية.

القانون خفف من الجمارك والقوى العاملة والمناقصات والفتوى والتشريع ومسؤولية كبيرة على وزير الإسكان ومؤسسة الرعاية السكنية.

المسؤولية اليوم على كاهلكم ونعطيكم صلاحية شبه مطلقة، أرجو أن يكون تنفيذه سريعا، وأن يكون إغراق السوق حتى تكون الاسعار منخفضة، وأن تكون الرعاية السكنية التقليدية تعمل بالتوازي مع هذا القانون.

● عبدالله فهاد: اجتمع 49 نائبا لتحديد الأولويات وكنا نسميها أولويات الأمة، وتوالت الاجتماعات التنسيقية مع الحكومة حتى يوضع المسار على أرض الواقع حتى يشهد الناس بالتوافق إنجاز هذا القانون، كل الشكر للجنة الإسكانية على جهدهم في مجالس 20، 22، و23 وأتشرف أنني ساهمت بتقديم هذا القانون.

القانون أداة مبتكرة والقانون سيقضي على نصب المقاولين، وبه استدامة للمشروعات الإسكانية، ونتمنى أن تكون أولوياتنا في دور الانعقاد المقبل، القانون سيقضي على البيروقراطية الحكومية، ومشكلتنا هي بإرادة القرار.

نريد بهذا القانون أن نطبق مفهوم «أنسنة المدن» تجعل الجميع متفاعلا بهذه المدينة، والقانون به ضمان عدم الاحتكار ويخرج القطاع الخاص من عقلية المقاول، قدمت تعديلين على المادتين 27 و31 حتى لا تسيطر المؤسسة على اختصاصات الوزارات والمؤسسات الأخرى.

● د.بدر الملا: القانون نوعي جدا غايته نبيلة، القانون حتى ينجح لا بد من وجود تطبيق سليم بعدم التطبيق على المستثمرين بعراقيل وبيروقراطية في الجهات الحكومية مثل البلدية والكهرباء، لذلك يجب تكون فريق عمل لدى مجلس الوزراء.

من حُسن الظن أن وزير الإسكان كان يدير سوق الكويت الذي انقضى سوق الكويت وأصبح البورصة، وكذلك المادة (8) يجب أن تعدل وكذلك المادة (4) أخشى من التنصل من تكاليف البنى التحتية.

وهناك تداخل اختصاصات مع البلدية، ولا أعرف معنى ملاءة تشغيلية، الأهم من ذلك عندما وزعت أذونات البناء في المطلاع نبهت أنه ستكون هناك ارتفاع في الأسعار، وإذا بدأنا في تنفيذ المشروع سترتفع الأسعار.

● مهلهل المضف: أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء اللجنة الإسكانية، الأسرة هي نواة المجتمع واستقرارها يعطي استقرارا للمجتمع.

خصوصا الأسرة الناشئة التي تتعرض لأعباء عدم توفير السكن المريح، وأشيد بالجهود التي جاءت نتاج عمل نيابي شعبي تم العمل فيه من مجلس 2020 الى المجلس الحالي وضمن أن يكون ذلك باكورة إنجاز لننتهي من هذا الملف ولننتقل الى الملفات الأخرى.

● السعدون: ترفع الجلسة لمدة نصف ساعة للصلاة والاستراحة.

استؤنفت الجلسة الساعة 12:35

● داود معرفي: اشكر الجهود المبذولة من قبل اللجنة، والقانون اصبح بالصورة الامثل الذي تمكنا من الموافقة عليه ولدي تعديل على مادة لأن المادة مفتوحة ومتروكة لرب الأسرة يتصرف فيها كيفما يشاء بعد تسديد واستلام وثيقة البيت، العقارات اليوم في الكويت اسعارها غالية جدا وأسعار الاراضي لا تقل عن ربع مليون دينار.

نخشى من سوء استخدام ولي الأمر في هذا الأمر، المادة 19 غير واضحة عندما يكون رب الأسرة في حاجة في لحظة استلامه للبيت يأتي احد ويقدم له مبلغا اكبر بقليل ويهد الاسرة ويبيع البيت ويسافر، لتغطية هذا العيب.

● شعيب المويزري: القضية الإسكانية مهمة، وأثمن مجهود اعضاء اللجنة والمكتب الفني للجنة، وكل من ساهم في القانون.

يجب ان تتحمل الحكومة الاكتتاب على المواطنين كافة وسيكون له عائد مرض، ويسافر في توفير سبل العيش الكريم للمواطنين، يجب مراقبة تطبيق القانون بكل حذر، لأن الممارسة غير الكلام النظري.

الحل بسيط جدا عبارة عن قرارات تصدر بدعوة شركات عالمية، لدينا معاناة في المطلاع، لا توجد كهرباء ولا صرف صحي لدرجة ان بعض الاشخاص يأخذون عليهم رسوم كهرباء ويستغلون اصحاب البيوت ويأخذون رسوما غير قانونية لتمديد (بايبات) امام المنازل. الكهرباء غير متوافرة ولا نقبل في غرب عبدالله المبارك وجنوبها والمطلاع ان يكون هناك بيوت بدون كهرباء.

● فايز الجمهور: أشكر زملائي في اللجنة الإسكانية على الجهد والفريق المكتب الفني ومن شارك من مختصين خارج المجلس، الحمد لله الذي وصلنا له اليوم ثمرة جهود مجلس 2020 وللجنة الاسكان وجدنا مشاريع متعثرة ومشاريع متعطلة تبعات الحكومات ومجالس سابقة لم تقم بدورها شرعيا ووطنيا وأول ما جئنا وجدنا مشاكل في المطلاع وجنوب سعدالعبدالله وخيطان الجنوبي وجنوب عبدالله المبارك، وعكفت اللجنة على حل هذه المشاكل وتم حلها وتهيأت الأرضية لمثل هذه المشاريع المتميزة، لحل المشكلة الأولى التي تعاني منها الاسرة، فهي قضية حقيقية ومعاناة تئن منها الأسرة الكويتية، وجوهرية ومركزية ورئيسية وأولوية لدى الحكومة والمجلس، المواطن الكويتي يبني بيته ليس له بل لأولاده وهروبا من الايجارات العالية وذلك بعد 23 سنة ويدفع اقساطا للبنوك التجارية لمدة 15 سنة وذلك بسبب تقاعس الحكومات السابقة عن حل هذه المشكلة.

القانون الحالي هو باكورة العمل وستعقبها قوانين كثيرة ومجلس الأمة قدم كل الدعم والتعاون للقانون الذي يفترض ان يأتي من الجانب الحكومي، لكن النواب آثروا تقديم القانون ولا عذر للحكومة من حيث التأزيم مع المجلس، والمجلس ليس صوريا بل فاعلا في حل المشكلة وعلى الحكومة ان تمد يد التعاون في المبادرات.

● بدر نشمي: هذه بداية حل المشكلة الإسكانية، ومن الواجب مد يد التعاون للإنجاز، المشكلة بالتطبيق وكم قانون صدر ولم تصدر لائحته التنفيذية وكم قانون صدر وتم تطبيقه بشكل خاطئ، المواطن لا يستطيع ايجاد السكن، لابد ان يتم تعيين الكفاءات، لكن للأسف تم ابعاد محمد مخلف المنصور وهو احد الكفاءات، نحتاج لقيادات بطريقة غير تقليدية ولديها الجرأة على اتخاذ القرار، الخطأ ليس عيبا ولكن العيب هو عدم تصحيح الخطأ.

أتمنى من اللجنة الاسكانية ان تعرف ان منطقة جنوب القيروان الكل ينتظرها، لكن بيان اللجنة الاسكانية غير مفهوم، المواطن ينتظر 20 سنة على ما يطلع له بيت وسنوات اخرى لكي تدخل الخدمات، لدينا سوء إدارة وليست لدينا رؤية، نقر قوانين لكن لا يوجد تطبيق، لن نتدخل في صلاحيات الوزراء ونحترم الفصل بين السلطات، ومن حق الوزير ان يأتي بفريق مخلص من اجل الانجاز والعمل لصالح الشعب، أتمنى من وزير التجارة ان يتسع صدره علينا والشواغر كثيرة وفرصة الحكومة تعيين الكفاءات المخلصة المحبة للبلد.

● خالد المونس: أشكر اللجنة الإسكانية والشكر موصول للنواب جميعا وهذه باكورة العمل الجماعي، القضية مهمة جدا لدى المواطن، ومن السهل حلها لكن سياسات الحكومات المتعاقبة جعلت منها شائكة ومعقدة صعبة جدا، والقانون احد الحلول التي سوف تحرك عجلة المدن الاسكانية، والقانون يحتاج الى قوانين اخرى مثل قانون استدامة القروض الاسكانية، الامر الأهم في استدامة القروض هي حتى لا تكون حاجة المواطنين سلعة مثلما حدث في استجواب وزير الدفاع، وموضوع بنك الائتمان ودخوله في استحقاق سياسي.

القضية تحتاج للتعاون مع الحكومة، وعليها تنفيذ هذا القانون لأن النواب وضعوا هذا القانون اولوية، اي قانون عليه توافق سنكون

عبدالله الأنبعي وعبدالله المضف وفالح الرقبة على المنصة